# ما العلم؟

## – دراسة في المفهوم –

**د. لخضر شايب**

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

### 1 – نشأة البحث في نظرية المعرفة:

لا شـــك أن البحث في ماهية العلم، وإمكانه، وطرق تحصيل المعرفة، وجدوى هذه الطرق، والتقنيات التي تعتمدها... يدخل فيما سمي، في العصر الحديث، بنظرية المعرفة. ومما لا شـــك فـــيه، أيضا، أن إنتاج الإنسان للنظريات والتطبيقات الناتجة عن العلم قديم قدم وجـــود الإنســـان. ورغم هذا، فإن البحث في العلم، أو بعبارة أدق (علم العلم) لم ينشأ، حسب ما هو متوافر لدى الإنسان الحديث من معطيات، إلا في العصر اليوناني الأخير؛ أي بدءا من القرن الخامس قبل الميلاد.

ولم يكـــن هـــذا البحث، عند أول ظهوره، إلا رد فعل من عدد من الفلاسفة على الحركة التشكيكية، أي التشكيك في إمكان العلم نفسه، التي قادها السوفسطائيون، أمثال جوجياس الصقلي، وبروتاجوراس من أبديرا [1]... وهكذا بدأ سقراط في البحث في تحصيل (الصحة) في نتائج العلم، وتلاه تلميذه أفلاطون، ثم أرسطو طاليس، الذي وضع أول منهج في التاريخ يبحث، ويضع، القواعد العامة للتفكير العلمي؛ وسماه [التحليلات]. وهو العلم الذي سماه شراحه الأورغانون، أي الأداة؛ وسماه العلماء المسلمون المنطق؛ وسمي في عصرنا، بعـــد اســـتحداث المناطقة المحدثون بعض التحويرات الأساسية في قواعده بتأثير التطبيقات الجديدة للعلم، المنطق الصوري، أو المنطق الأرسطي.

### 2 – المختصون المسلمون في نظرية المعرفة:

من المعلوم، قطعيا، أن المشتغلين بكل علم من العلوم التي تم الاهتمام بها إبان ازدهار الحضـــارة الإسلامية قد قاموا بتعريفه ووضع مناهج البحث فيه، هادفين إلى وضع ضوابط لصحة نتائجه، وقوانين لتعلّمه وتعليمه. وهكذا تم تعريف علم اللغة، والتفسير، والحديث،

والفقـــه، وأصول الفقه، والتاريخ، والجغرافيا، والفلك، والطب، والكيمياء، والرياضيات، والهندسة ... ووضع قواعد للعلم فيها.

وهـــذا كله يعتبر إسهاما في تشييد نظرية المعرفة عند المسلمين، ولكنه ليس بحثا في نظرية المعرفة بالذات، لأنه يفتقد إلى القصد، أي قصد البحث في ماهية العلم، كما يفتقد الشمولية، أي النظر إلى العلوم بمختلف فروعها باعتبارها تخضع لقوانين عامة تحكمها جميعا، وإن اختص كل علم ببعض الأدوات التي تستجيب لخصوصيته.

وتمـــيز علماء العقائد، من جملة علماء المسلمين مختلفي التخصصات بالنظر إلى العلم باعتباره شيئا يتجاوز – أو يتعالى – على التخصصات، أو التطبيقات التي نراها في كل علم مُضـــاف – مـــثل: عـــلم كذا، وعلم كذا... – فبحثوا في ماهية العلم، وقسموا أجناس المعلومات إلى أنواع، وخصصوا لكل قسم طرق لتحصيله، وحدّدوا أدوات ذلك. وقد نشأ من كل هذا نظرية المعرفة عند المسلمين.

وإذا أردنـــا أن نعطـــي صورة مجملة عن هذا الجهد، فإننا ننبه إلى بحوثهم في إمكان المعـــرفة، وتعريفاتهم للعلم، وتقسيمهم المعلومات إلى نظري، أو كسبي، وإلى ضروري، أو اضطراري. وتقسيم كل قسم منها إلى الأجناس التي تقع تحته، مثل تقسيم الضروري إلى: البدهيات، والحسيات، والمتواترات، والتجريبيات. إضافة إلى بحثهم المستفيض، في أنواع مصادر معرفة الموجودات: أي الوحي، والعقل، والكشف، والحواس ...

وقد تميزت كل مدرسة كلامية إسلامية، إضافة إلى الفلاسفة، بالتنويه بقيمة مصدر من مصادر المعرفة بشكل خاص: فقدّم علماء المعتزلة العقل العامل في مجالات النقل، وقدّم الفلاســـفة العقل، دون أن يؤدي ذلك إلى إنكارهم شيئا من أمور الشرع، وقدّم الأشاعرة الـــنقل المروّض بالعقل، وقدم أهل الحديث النقل؛ كما قدّم الصوفية الكشف. وهي كلها، فيما نرى، طرق للعلم بأشياء الوجود، بشرط إعمال كل منها لما يناسبه من ألوان المعارف.

### 3- العلم والمعرفة في اللغة:

يـــبدو أن هـــناك اتجاها عاما لدى اللغويين العرب، ولدى الناطقين باللغة في الوقت نفســـه، قديمـــا وحديثا، على النظر إلى لفظي العلم والمعرفة باعتبارهما نظائر. ومن هذا ما أورده الزبـــيدي عند ما قال في تعريف العلم: " علِمَه، كسَمِعَه، علما: عَرَفَه ...وعلم به،

كسمع به: شعر. صريح في أن العلم والمعرفة والشعور كلها بمعنى واحد"[2]. وقد ردد الأمر نفسه عند تعريفه لكلمة المعرفة. فقال:" عرفه، يعرفه، معْرفة وعرفانا وعرّفة ... علمه"[3].

ولا يعني هذا أن اللفظين مترادفان. إذ "الأكثر من المحققين يفرقون بين الكل" كما قال الزبيدي[4]. ومن ذلك أن العلم هو أعلى الأوصاف " لأنه الذي أجازوا إطلاقه على الله تعالى. ولم يقولوا: عارف، ولا شاعر"[5].

وبناء على هذا المنطلق ذهب اللغويون إلى البحث في الفروق بين الكلمتين. ومن هؤلاء الراغب الأصفهاني. إذ رأى أن المعرفة تتعلق بذات الشيء، أو بما غاب عن القلب بعد إدراكه، إضافة على أن أداة حصولها هي التفكر والتدبر لأثر الشيء. أما العلم فهو معرفة بأحوال الشيء[6]. فالمعرفة على هذا أخص من العلم، وهو أعم منها. إذ أن كل علم يفترض معرفة، ثم شيئا زائدا. بينما المعرفة لا تفترض وجود العلم بالأحوال. أما الفيومي فإن الفرق بين الكلمتين، عنده، في اختصاص العلم باليقينيات، والمعرفة بما حصل بالحواس[7].

والحقيقة أن ما ذكره علماء اللغة لا يجمع الفروق التي بين الكلمتين، ويعبر عنها تعبيرا وافيا ودقيقا، رغم صحة الكثير من إشاراتهم. ولذلك نرى وجوب تتبع استعمالات القرآن الكريم والشعر العربي بدقة، إضافة إلى استعمالاتنا، نحن الناطقين باللغة العربي: وهي وسائل كافية لتحديد عناصر الاشتراك والاختلاف بين اللفظين.

ومن ذلك أننا، إذا نظرنا في قوله تعالى:" وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق" (المائدة/83)، وكذلك إلى قوله تعالى:"فإن علمتموهن مؤمنات"(الممتحنة/10)، وجدنا أن كلمة المعرفة تدل على (حركية) في النفس التي تتوجه إلى تحصيل (مجهول)، ولهذا، فهي: الإدراك الناتج عن استخدام أداة من أدواته؛ أو هي: إدراك ذات شيء سبق العلم به بإحدى طرق تحصيل المعرفة، مثل الحواس، أو الوحي... بينما نجد أن كلمة العلم تدل على صفة (ثابتة) للذات التي حصلت هذا المجهول، أو هو النتيجة النفسية التي تكون عليها هذه الذات بعد المعرفة، أي أنه المرحلة الأخيرة في سيرورتها.

وهذا هو السر – في رأينا – لعدم وصف الله تعالى نفسه بالعارف، لأن هذا المصطلح يفترض استعمال(أداة)، و(قصدا) للتحصيل ينفي الكمال عنه تعالى. وهو أيضا

السبب في جواز وصف الإنسان بالعارف والعالم معا. رغم رفض بعض العلماء إطلاق صفة (العلم) على الإنسان[8]. لأنهما كلمتان تدلان على الحالين التي يكون عليهما الإنسان عادة عند نظره في الأشياء. أو بعد تحققه منها.

ويستوي هنا أن يكون هذا التحقق بجهد معرفي يفترض (قدرة) للإنسان أو كان ذلك بهبة لدنية[9]. و إذا شئنا الاختصار قلنا: إن المعرفة. في اللغة. تدل على عملية تسليط الإنسان قدراته الإدراكية على موضوع النظر، وهي لهذا ترتبط بما أشار إليه علماء اللغة من سبق الجهل. أواستخدام الحواس. بينما العلم هو: النتيجة النفسية الحاصلة عن المعرفة. أو هو المرحلة الأخيرة من مراحلها.

## 4- تعريف العلم عند المتكلمين:

لإعطاء صورة واضحة عن نظرة علماء العقيدة الإسلامية لمصطلحي (العلم) و(المعرفة) يحسُنُ بنا أن نتوقف عند فهمهم لهاتين الكلمتين في اللغة. وبالفعل. فإننا نرى عند تتبع آرائهم أنها تعبر عما سبقت الإشارة إليه من أن معظم علمائنا. إضافة إلى الناطقين باللغة العربية. لا يميزون بين الكلمتين. بل يعتبروهما مترادفتين.

إن أعلام المذهب الأشعري. مثل الباقلاني. والجويني. والغزالي. والإيجي. والتفتازاني... ذهبوا إلى التصريح بعدم التمييز بين الكلمتين. حيث ثبت " أن كل علم تعلق بمعلوم فهو معرفة له. وكل معرفة لمعلوم فإنها علم به"[10]. وهذا يعني أن اللفظين مترادفان بحيث لا يزيد أحدهما على الآخر بشيء. وقد ذهب التفتازاني إلى مثل ذلك في شرحه. و رفض تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات، أو أي فروق أخرى[11].

وقد خرج جمهور الأشاعرة من المشكلة التي يثيرها عدم صحة وصف الله تعالى بالعارف خروجا سهلا. وذلك برجوعهم إلى أصول الدين. التي تعلقوا منها بالحقيقة التالية. وهي: أن أسماء الله توقيفية . وكل اسم لم يرد في الشرع: لا يصح إطلاقه عليه عز وجل . ولهذا لم يجز عندهم هذا الوصف. لا لكونه لا يصح في اللغة أو الاصطلاح[12].

ومن الملاحظ أن القاضي عبد الجبار. أحد اكبر علماء المعتزلة عبر التاريخ. يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور الأشاعرة: حيث قال: إن" المعرفة والدراية والعلم نظائر"[13].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما ذهب إليه هؤلاء الأفاضل غير صحيح. حيث أوضحنا أن الله عز وجل وصف نفسه بالعالم فقط. لأن هذه الكلمة تدل على وجود ذاتي قائم

بالذات العالمة. وهذا ما يليق بعظمته تعالى. حيث يدل على عدم حدوث العلم فيه بعد سبق جهل، أو بحس، أو بنظر، وهي الأوصاف غير المفارقة لكلمة المعرفة.

هــذا عن موقفهم من معنى الكلمتين في اللغة. أما عن مفهوم العلم عندهم، فإننا لا نجدهم يجمعون على تحديد له. إن الأشاعرة، مثلا، وقفوا من هذه الكلمة، والحال التي تعبر عنها موقفين:

**1 – الموقف الأول**: ويمثله الإمام الغزالي الذي يرى صعوبة،أو تعذر تعريف العلم، لأن الحــد عــنده هو "ما يحصل في النفس صورة موازية للمحدود، مطابقة لجميع فصوله الذاتــية"[14]. ولما لم يكن العلم جنسا، ولا فصلا– لأنه معنى مفرد – فإنه لا يُحَدُّ، مثله في ذلك مثل جميع المعاني المفردة. ولذلك يرى أنه إذا سُئلنا عن حد العلم، فقلنا : هو المعرفة " لم يكــن حدا، بل ...تكرارا للأشياء المترادفة "[15]. ولكن رغم هذا، فإن الغزالي يُجوِّز مثل هذا الإجراء لمن كان يقصد بالحد: اللفظ المانع. أما إذا كان يقصد به القول الشارح لماهية العلم، وتصور حقيقته، فقد ظلم، لأن هذا حد لفظي، وهو أضعف الحدود.

مثل هذا – أو أسوأ على الحقيقة – أن يقال : إن العلم هو معرفة المعلوم على ما هو بــه، أو غــيره من التعريفات التي سنرى بعضها بعد قليل، حيث أن تعريف العلم بالمعرفة أقرب، لأن المستمع قد يكون جاهلا بلفظ العلم، فلو سمّيته (المعرفة) فربما عرفه، ولكن إذا عرفت العلم بالعلم، فإن هذا مُشكل، لأنه من باب تعريف المشتق بالمشتق منه. ومن جهل المشتق أولى يجهل بالمشتق منه[16].

قــد وافقــه في ذلك الإمام الرازي، حيث يرى استحالة تعريف العلم، لأنه بدهي، والبدهــيات لا تعرف ، بل هي حال يجد عليها العالم نفسه حيال موضوع من موضوعات المعرفة[17].

**ب – الموقــف الثــاني**: وقــد ذهب إليه أكثر الأشاعرة الذين رأوا إمكانية تعريف العلم . فهو عند الباقلاني " معرفة المعلوم على ما هو به "[18]. ووافقه الجويني على ما ذهب إلــيه، وفضل تعريفه على الحد المنقول عن الإمام أبي الحسن، وهو " العلم ما أوجب كون محله عالما "[19]، أو تعريفه بأنه " العلم ما يصح ممن اتصف به إحكام الفعل وإتقانه"[20]. وهو يفســر ذلــك بأن تعريف الأشعري السابق مجمل بحيث يصلح أن يكون تعريفا لكل شيء

يسأل عنه. أما التعريف الثاني. فقد نبه على أن خطأه يتمثل في قوله للاعتراض التالي : إن العلم بالقديم تعالى. والعلم بالمستحيلات لا يصح بها إحكام الفعل. رغم أنها تدخل في باب العلم[21].

### 5- تحقيق لمفهوم العلم وماهيته:

الحقيقة أننا عندما ننظر في التعريف الذي شاع عند علماء الأشاعرة نقف حيارى. ولا نجد بدا من موافقة الإمام الغزالي في حكمه بأن من سمى هذا تعريفا فقد ظلم الناس. إذ ما معنى أن العلم " هو معرفة المعلوم على ما هو به "؟. ولسنا نقصد هنا ما قصده الغزالي من أن المشتق منه لا يصلح تعريفا للمشتق. وإن كان هذا صحيحا: لأن فيه دور. وهو منهج مرفوض عند المتكلمين على اختلاف مدارسهم. ولكننا نقصد شيئا آخر. وهو: أن هذا التعريف لا يميز بين العالم والجاهل. وما يصح أن يُعدّ علما وما لا يصح .

وبيان هذا أن حكم (الجاهل) على شيء هو (معرفة له). وقد يعترض معترض هنا. فيقول: إن معرفة الجاهل ليست معرفة بالمعلوم على ما هو به ؟ وهو اعتراض مقبول. ولكننا نقصد أن حكم الجاهل على الموضوعات - بالنسبة لنفسه ولمن يعاصره - علم للموضوع عمليا. أي أن المشكلة التي أثرناها تتعلق بكيفية التأكد من أن المعرفة الحاصلة هي عينها حقيقته. لا بمعرفة العالم أن الجاهل جاهل ؟

للإجابة على ما أثرناه نرى موافقة الإمامين: الغزالي والرازي فيما ذهبا إليه من استحالة تعريف العلم. وذلك لأنه معنى من المعاني التي يجدها الإنسان في نفسه. ونقترح لذلك الانصراف عن جهد البحث في حده والتوجه إلى تحديد الصفات التي يكون الشيء بها - مهما كان - معلوما . وهذا ما قام به مثلا علماء الحديث في الشروط التي وضعوها للصحة . وما قام به علماؤنا - عمليا - في شتى العلوم . وهو ما يسمى اليوم ( بنظرية المعرفة ) إذ أنها الفيصل في تمييز (معلوم) من (مجهول) فيكون المعلوم : هو ما توصل العقل البشري - أو غيره من وسائل العلم - إلى معرفته بمناهج علمية تتصف بالدقة والموضوعية الكاملة. ويكون المجهول: ما لم يقم الدليل على صحته.

يبدو أن ما توصلنا إليه هنا هو - إضافة إلى شيوع العمل به في كل العلوم التي شهدها العالم الإسلامي إبان عصور ازدهار حضارته - هو ما قرره شيخ المعتزلة في زمانه القاضي عبد الجبار بن أحمد - و إن لم يكن بالطريقة نفسها -حيث يعرف العلم فيقول :

بأنه " ما يقتضي سكون النفس، وثلج الصدر، وطمأنينة القلب " 22 . وإلى هذا الحد في التعريف من الممكن للناقد أن يعترض فيرى أن الجاهل والمقلد يقتضي جهله أو تقليده سكون النفس أيضا . ويتساءل – كما تساءلنا عند اعتراضنا على تعريف الأشاعرة – عن الفارق بين العالم والجاهل بناء على هذا القول ؟ وهو اعتراض مقبول . ولكننا لم نقصد من نقلنا لكلام القاضي السابق إلا بيان ما بيناه من أن العلم حالة نفسية مريحة، سواء كان مطابقا للحقيقة الخارجية أو مخالفا لها. وهذا ما توصل إليه الرازي، بعد عبد الجبار بن أحمد.

أما الجديد الذي نرى أن القاضي قد أشار فيه إلى ما يشبه أن يكون تنظيرا لنظرية المعرفة بالمفهوم الحديث، فيوجد في المثال الذي شرح به غرضه من قوله أن العلم " يقتضي سكون النفس " . وهو: أن من يرى بعينيه زيدا في الدار يختلف – لا محالة – عمن أخبره مخبر بأن زيدا في الدار [23].

وإذا أردنا، أخيرا أن نضيف شيئا ضروريا في تحديدنا لمفهوم العلم، فإننا سنقوم بذلك بواسطة التقويم اللازم لنقد الإمام الجويني لتعريف العلم: بأنه" ما يصح ممن اتصف به إحكام الفعل، وإتقانه". ثم رده له بحجة كون العلم بالقديم تعالى، والعلم بالمستحيلات لا يصح إحكام الفعل بها، رغم أنها تدخل في باب العلم.

والحقيقة أن هذا التعريف يصلح ، تماما، لتحديد صفة لازمة عن كل موصوف بالعلم، وإن الاعتراض الذي احتج به الإمام الجويني غير صحيح مطلقا. ودليل ذلك أن العلم بالقديم تعالى يصح إحكام الفعل به، وهو عبادته تعالى على ما تقتضيه هذا العلم، وأعلى البشر في تحقيق هذا النوع من الإحكام هم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وكذلك الأمر بالنسبة للعلم بالمستحيلات، فإن العلم بها هو شرط للعلم بالممكنات والواجبات.

**الهوامش:**

---

[1] – انظر أضواء على الفلسفة اليونانية – د. أحمد جودة الجمل – ص 232...

[2] – تاج العروس 8 405

[3] – السابق 6 192

[4] – السابق 8 405

[5] – السابق

[6] – انقد كل هذا ما أورده صاحب التاج عند تعريفه لمكنس عن الراغب الأصفهاني.

[7] – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – ص 427

[8] – انظر التعريفات – الجرجاني – ص 197

[9] – جوّز العلامة اللغوي الكبير ابن منظور وصف الإنسان بالعلم، ولكنه حصر حصول هذه الصفة للإنسان الذي علمه الله تعالى، أي أنه حصرها في العلم اللدني. وذلك واضح في عبارته. كما هو واضح في المثال الذي أعطاه، وهو قول يوسف عليه السلام "اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم" انظر لسان العرب 6 870

[10] – التمهيد – الباقلاني – ص 34.

[11] – شرح العقائد النسفية – التفتازاني – ص 41.

[12] – المواقف – الإيجي – ج 1 – ص 30

[13] – شرح الأصول الخمسة – عبد الجبار بن أحمد – ج1 – ص 6.

[14] – معيار العلم في المنطق – الغزالي – ص 239.

[15] – السابق – ص 239.

[16] – السابق – ص 239.

[17] – محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين – فخر الدين الرازي – ص 100

[18] – التمهيد – الباقلاني – ص 34.

[19] – الإرشاد – الجويني – ص 12.

[20] – السابق ص 12.

[21] – السابق – ص 13.

[22] – شرح الأصول الخمسة – عبد الجبار بن أحمد – ص 6

[23] – السابق – ص 6 ، 7.